أثر تطبيق الشمول المالي علي ترشيد الدعم في الاقتصاد المصري

أحمد حمدي عبد الدايم عبد الحليم هاشم – باحث دكتوراه اقتصاد

الملخص

جاء إصلاح شئون المالية العامة في قلب مبادرات الإصلاح التي تبنتها الدول المختلفة، فبرامج الدعم بالإضافة إلى أنها تترجم توجهات السياسة العامة الاقتصادية تجاه نسبة كبيرة من شرائح المجتمع، إلا أن برامجها تحدد الأهداف الأساسية للسياسة المالية للدولة تجاه خفض نسبة الفقر وتأمين مصادر الدخل لتلك الفئات المعدمة، ومن هنا تبرز الأهمية الحاسمة لإصلاح وترشيد برامج الدعم خاصة وأن سياسات وبرامج الدعم المفتوح المطبقة في الاقتصاد المصري والتي أصبحت تكلفتها تشكل عبئاً واضحاً على موازنة الدولة، لم تحقق الأهداف المرجوة منها، الأمر الذي يضع الدولة في موقف لا تحسد عليها بسبب عدم قدرتها على النهوض بخطط التنمية من جانب وعدم قدرتها علي توجيه تلك البرامج لمستحقيها، بالاضافة إلي رغبة الحكومة في تحقيق استقرار بيئة الأعمال وزيادة القدرة التنافسية للدولة، والقضاء على التشوهات الناتجة عن عمل آلية السوق، إلى جانب الدور الهام لتلك البرامج في تخفيض الفقر ورفع مستوى التنمية الاجتماعية الاقتصادية علي حد سواء، فتحديد الفئات المستهدفة من برامج الدعم المقدمة من الحكومة والمخرجات المطلوبة من تلك البرامج عبر آلية الشمول المالي يمكن الحكومة من تحديد الفئات الأشد احتياجاً لتك البرامج، حيث بات ما يعرف بالشمول المالي موضوعاً في أولويات واهتمامات معظم دول العالم، في وقت يتهيأ فيه المجتمع الدولي لتحديد إطار جديد للتنمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة وخفض نسبة الفقر والإعالة، حيث هدفت الدراسة إلي تحليل الدور الذي يمارسه الشمول المالي عبر آلياته في اصلاح برامج الدعم وذلك من خلال دراسة بعض التجارب الدولية التي حققت نجاحاً في استخدام الشمول المالي لرفع كفاءة برامج الدعم خلال الفترة الزمنية من ١٩٩١ الي عام ٢٠١٨ في الاقتصاد المصري.

Abstract:

The reform of public affairs affairs came at the heart of the reform initiatives adopted by different countries. Support programs in addition to translating economic policy directions towards a large percentage of society segments, but their programs define the basic objectives of the state's policy towards reducing poverty and securing income sources for these destitute groups. Hence the crucial importance of reforming and rationalizing the support programs, especially since the open support policies and programs applied in the Egyptian economy, whose cost has become a clear burden on the state budget, have not achieved the desired goals, which places the state in a position not to It is envied because of its inability to advance development plans on the one hand and its inability to direct these programs to those who deserve them, in addition to the government's desire to achieve stability in the business environment and increase the country's competitiveness, and eliminate distortions resulting from the work of the market mechanism, along with the important role of these programs in reducing Poverty and raising the level of socio-economic development alike, defining the target groups of support programs provided by the government and the required outputs from those programs through the mechanism of financial inclusion enables the government to identify the groups most in need of these programs, as what became known as financial

inclusion To a topic in the priorities and concerns of most countries of the world, at a time when the international community is preparing to define a new framework for development in order to achieve sustainable development and reduce poverty and dependency, as the study aimed to analyze the role that financial inclusion plays through its mechanisms in reforming support programs, by studying some International experiences that have been successful in using financial inclusion to raise the efficiency of support programs during the period from 1991 to 2018 in the Egyptian economy.

١- مقدمة:

يحظي الشمول المالى بأهمية متزايدة في السنوات الأخيرة لدى مختلف دول العالم وتحديدًا الدول النامية نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية، حيث تبنت مجموعة العشرين الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية، واتخذت خطوات فعالة نحو تحسين فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية بهدف تحسين فرص النمو والاستقرار الاقتصادي للمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر.

ولذلك بات الشمول المالي علي رأس أولويات واهتمامات معظم دول العالم بشكل عام والهيئات العالمية المعنية بقضايا التنمية بشكل خاص، في وقت يتهيأ فيه المجتمع الدولي لتحديد إطار للتنمية من لخفض معدلات الفقر من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وثمة عوامل أخرى مادية واقتصادية وتنظيمية وثقافية تقف وراء عدم الحصول على الخدمات المالية بوجه عام، والمحرومون منها بوجه خاص وهم الفقراء والنساء والشباب وسكان الأرياف والعاملون في قطاع الاقتصاد غير الرسمي، وهذا يعني أن التركيز علي استخدام التكنولوجيا الجديدة والتطبيقات المبتكرة للمدفوعات الإلكترونية المبتكرة قد يسهم في تخطي الحواجز التي تمنع الحصول على الخدمات المالية مما

يساعد في تحسين عملية الشمول المالي.

وتبذل الحكومة المصرية جهوداً كبيرة لحماية الفقراء وتخفيف العبء عن محدودي الدخل بدعم السلع والخدمات الأساسية وتوفيرها بأسعار مناسبة، مما يساعد على الارتقاءبمستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة وتحقيق التكافل الاجتماعي والاستقرار السياسي، فوفقا لسياسة الدعم الحالية تخصص الحكومة نسبة كبيرة من الموارد العامة للإنفاق على الدعم بصورة ظاهرة وصريحة، كما تتنازل عن قدر كبير من الإيرادات العامة لتوفر دعما ضمنيا لأسعار عديد من المنتجات والخدمات، وعلى الرغم من تلك الجهود، تؤكد الأدبيات الاقتصادية المتاحة أن نسبة كبيرة من هذا الدعم لا يصل إلى مستحقيه ويتسرب لغير مستحقيه،ويؤدي ذلك إلى عدم العدالة الاجتماعية، وتزايد الإنفاق العام، وانخفاض الإيرادات الحكومية، وتترتب عليه زيادة عجز الموازنة العامة وصعوبة إدارة السياسة المالية، وخاصة مع تناقص الإيرادات الضريبية في الأجل القصير نتيجة للتخفيض الذي تم مؤخرا في معدلات الضرائب الجمركية على الواردات ومعدلات الضرائب على الدخل،كما تؤدي سياسة الدعم الحالية إلى سوء تخصيص الموارد الاقتصادية نتيجة لتشوه الأسعار وعدم توافر الحوافز السليمة لكل من المنتجين والمستهلكين، مما يترتب عليه انخفاض الكفاءة الاقتصادية.

٢- مشكلة البحث:

مع التوسُّع في الخدمات المالية في كثير من البلدان النامية بفضل انتشار التقنيات المبتكرة التي ساعدت علي انتشار تلك الخدمات، بدأ التركيز على أدوات مالية تعود بالنفع الكبير على الفقراء والنساء والشباب وسكان الريف وغيرهم من الجماعات المحرومة والفقيرة، مع التركيز على خفض تكلفة تلك الخدمات إلى مستويات تجعل الحصول عليها يسيراً وفي متناول الجميع، وما يسرع وتيرة التقدم في هذا الشأن هو تلك المبتكرات التقنية التي نمت بسرعة في الأعوام الماضية، فمثلاً ازدادت عدد الحسابات المصرفية في البنوك وانتشرت الأموال الالكترونية، والمدفوعات الالكترونية، والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، وازدادت حركة الائتمان المصرفي، لا سيما متناهي الصغر، تزامن كل هذا مع تحسين للبيئة القانونية

والتنظيمية والمؤسسية من أجل حماية المستهلكين والعملاء مالياً[1].

وهناك العديد من النماذج والتجارب العالمية الرائدة على صعيد رقمنة المالية العامة في الدول النامية. ففي الصين تتمكن الحكومة من خلال مراجعة أنظمة الفوترة الإلكترونية واستخدام تقنيات البلوكشين من التحقق من امتثال الشركات لضريبة القيمة المضافة ومحاربة التهرب الضريبي. فيما تتوفر تجربة رائدة لرقمنة المالية العامة في الهند، حيث تبنت الحكومة في عام ٢٠٠٩ مشروع الهوية البيومترية الوطني المعروف باسمAadhaar ، وهو أكبر مشروع للهوية الوطنية على مستوى العالم، رغم كون هذا النظام قد تم تبنيه في البداية بهدف تحسين الشمول المالي وزيادة عدد الحسابات المصرفية، إلا أنه قد مكن الحكومة أيضاً من زيادة كفاءة نظم التحويلات الاجتماعية، حيث يتم من خلال النظام تحويل مدفوعات الدعم العينية لاسيما دعم السلع الغذائية والوقود المنزلي مباشرة إلى الحسابات المصرفية للمستحقين المرتبطة بنظام الهوية البيومترية في أي مكان في الهند، بما فيها الأماكن التي لا تتوفر فيها فروع بنكية أو ماكينات للصراف الآلي عبر الهاتف المحمول.

فميكنة المالية العامة لها أثار إيجابية في مجال زيادة كفاءة نظم التحويلات الاجتماعية ورفع كفاءة وشفافية نظم النفقات العامة، فضلاً عن بناء قواعد بيانات مفصلة وآنية وذات دورية تكرارية تعزز التخطيط الاقتصادي والمالي وخصوصاً في مجال بناء الموازنة ومراقبتها وبالتالي تحقيق كفاءة الإنفاق العام وما يترتب عليه من متطلبات رقابة ومتطلبات الإعداد لتلك البرامج، فضلاً عن سهولة تقييم الأثر المتوقع للسياسات المالية على سلوك الفاعلين الاقتصاديين ومستويات الامتثال الضريبي وتأثير أي سياسة كلية مزمعة على المتغيرات المتضمنة على جانبي الإيرادات والنفقات، فإغفال مكونات الشفافية والمساءلة والمشاركة في هذه البرامج يهدم جانباً محورياً في مكونات العقد الاجتماعي بين السلطة والمجتمع. بل تزداد أهمية تفعيل تلك تلك معايير في الموازنة العامة للدولة مع الأزمات الاقتصادية بسبب ما يترتب عليها من توجهات تقشفية تتمثل في الحد من دور الدولة في تقديم الخدمات العامة، بالإضافة إلي كل المميزات الاقتصادية والاجتماعية لتطبيقها، والتكلفة

الاقتصادية الباهظة لعدم تطبيقها.

ويسعى البحث للتعرف علي أهمية تطبيق الشمول المالي باعتباره حق تطلبته الضرورة الاقتصادية، وركن من أركان العمل الجدي حيث يعمل علي رفع كفاءة وفعآلية وعدالة الإنفاق العام خاصة فيما يتعلق ببرامج الدعم وذلك من خلال تحديد الفئات الأولي بالرعاية عبر ربط تلك البرامج بالحسابات المصرفية، فإغفال مكونات الشمول المالي من الشفافية والمساءلة والمشاركة يهدم جانباً محورياً في مكونات العقد الاجتماعي بين السلطة والمجتمع. بل تزداد أهمية تفعيل معايير الشمول المالي مع الأزمات الاقتصادية بسبب ما يترتب عليها من توجهات تقشفية تتمثل في الحد من دور الدولة في تقديم الخدمات العامة، بالإضافة إلي كل المميزات الاقتصادية والاجتماعية لتطبيق الشمول المالي، والتكلفة الاقتصادية الباهظة لعدم تطبيقه، فلا تقف الغاية من تعزيز الشمول المالي علي إتاحة المعلومات لمراحل الموازنة العامة المختلفة عن عدد الأفراد المستحقين للدعم، بل تعد إتاحة معلومات كاملة ومبسطة وغير منقوصة مجرد وسيلة لخلق حوار حول السياسات العامة للدولة وتخصيصها للموارد يمكن مشاركة جميع المواطنين في عملية تشكيل حاضرهم ومستقبلهم، ونقطة انطلاق لمراقبة شعبية فعالة تقلل من الآثار السلبية للفساد علي المجتمع وضمانة للاستخدام الأكفأ للمال العام والتقليل من فرص إهداره[٢]، حيث يحتل تخفيف العبء المالي لنظام الدعم والحاجة لتطويره مرتبة متقدمة ضمن أولويات تحسين أوضاع المالية العامة في مصر، خاصة في ضوء زيادة تكاليف الدعم بمرور الوقت، مما يشجع على الاستهلاك المفرط ولا يحقق العدالة الاجتماعية، كما يؤدي إلى إهدار الموارد العامة التي يمكن استغلالها بصورة أفضل في تلبية المتطلبات الاجتماعية المتزايدة من خلال توفير مزيد من الدعم للفئات الأكثر حاجة، وأصبحت الزيادة في حجم الدعم أحد العوامل الرئيسية التي تحول دون ضبط أوضاع المالية العامة.

وعلي ذلك تتمثل مشكلة البحث في محاولة الاجابة **عن السؤال التالي:**

هل هناك أثر إيجابي لتطبيق الشمول المالي علي اصلاح منظومة الدعم؟.

٣- أهميـــة البحث:

تتمثل أهمية البحث **في النقاط الأتية:**

أ- استكمال القصور في الدراسات السابقة المتعلقة بتطبيق وتعزيز دور الشمول المالي لاصلاح وترشيد الدعم وذلك لتخفيف العبء المالي لنظام الدعم والحاجةإلي تطويره بما يضمن تحسين أوضاع المالية العامة في مصر، خاصة في ضوء زيادة تكاليف الدعم بمرور الوقت،الأمر الذي يشجع على الاستهلاك المفرط ولا يحقق العدالة الاجتماعية المرجوة من منظومة الدعم المطبقة.

ب- محاولة جذب انتباه الباحثين وتوجيه الاهتمام نحو أهمية وأثر تطبيق الشمول المالي علي اصلاح منظومة الدعم حيث تعمل علي رفع كفاءة وفعآلية وعدالة الإنفاق العام.

٤- فروض البحث:

يقوم البحث علي الفرضية الرئيسية التالية:

الشمول المالي يلعب دوراً رئيسي في اصلاح وترشيد مستوي الدعم المقدم في الموازنة العامة.

- الزيادة في حجم الدعم أحد العوامل الرئيسية التي تحول دون ضبط أوضاع المالية العامة، وأدت إلى ارتفاع عجز الموازنة في الآونة الأخيرة، لذلك هناك أثر إيجابي لإرساء سياسة إصلاح منظومة الدعم باعتبارها أهم قضية تمس الفقراء وطبقة محدودي.

٥- أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث، **في الأتي:**

أ- محاولة الاجابة عن السؤال السابق لمشكلة البحث. هل هناك أثر إيجابي للشمول المالي علي اصلاح منظومة الدعم ؟ فتقليل من إهدار الموارد العامة التي يمكن استغلالها بصورة أفضل في تلبية المتطلبات الاجتماعية المتزايدة من خلال توفير

مزيد من الدعم للفئات الأكثر حاجة من خلال :-
ب-وضع خطة شاملة لإصلاح منظومة دعم الطاقة والغذاء حيث ينبغي إعداد هذه الخطة بالتشاور مع أصحاب المصلحة، وينبغي أن تتضمن أهدافًا بعيدة المدى واضحة وتقييما لتأثير الإصلاحات.

٦- منهج البحث:

يعتمد على منهج البحث العلمى الاستقرائى والاستنباطى معاً فى جانبي البحث النظرى، وكذلك تم الاعتماد على البيانات الصادرة من الجهات المختصة، وذلك لاستنباط مجموعة من الدروس المستفادة ومحاولة تطبيق ذلك علي ترشيد واصلاح منظومة الدعم عبر آلية الشمول المالي وخاصة فيما يتعلق بدعم المنتجات البترولية ودعم السلع التموينية بالاعتماد علي البيانات الصادرة عن وزارة البترول ووزارة المالية والبيانات المتاحة عن منظومة الدعم.

٧- خطة البحث:

تم تناول هذا البحث من خلال **المحاور التالية:**

١- الشمول المالي والدعم في الأدبيات الاقتصادية.
٢- أهم التجارب الدولية في تطبيق الشمول المالي لترشيد مستوي الدعم.
٣- تحليل دور الشمول المالي في اصلاح منظومة الدعم.
٤- الشمول المالي كآلية لإصلاح منظومة الدعم الكلية
٥- آليات الشمول المالي للتغلب علي معوقات إصلاح منظومة الدعم

١- الشمول المالي والضمان والدعم في الأدبيات الاقتصادية:

١-١- الشمول المالي في الأدبيات الاقتصادية:

١-١-١- نشأة وتطور الشمول المالي:

ظهر مصطلح الشمول المالي لأول مرة في عام١٩٩٣ في دراسة (ليشون وثرفت) عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان منطقة ما فعلياً للخدمات المصرفية بشكل ميسر، وخلال تسعينيات من القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات

التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية، وفي عام ١٩٩٩ استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة [٣].

وازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية في عام٢٠٠٨، حيث ألزمت الحكومات المختلفة بتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح، و ذلك بالإضافة إلى حث مزودي الخدمات المالية على توفير خدمات متنوعة ومبتكرة بتكلفة منخفضة، وتبنت مجموعة العشرين هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والماليةحيث أكد البنك الدولي علي أن تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها ركيزة أساسية من أجل محاربة الفقر المدقع، وفي عام٢٠١٣ أطلقت مجموعة البنك الدولي" البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية"، مع التركيز على ضرورة استخدام أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المبتكرة [٤].

١-١-٢- مفهوم الشمول المالي:

يشير الشمول المالي إلي الحالة التي يتمكن فيها جميع البالغين في سن العمل من الوصول إلى كافة الخدمات المالية مثل القروض والمدخرات والمدفوعات والتأمين عبر القنوات الرسمية، وينطوي" ذلك علي الوصول الفعال" لهذه الخدمات على نحو مريح ومسئول وبتكلفة ميسورة إلى العملاء مع استدامة عمل تلك القنوات علي تقديم هذه الخدمة، بحيث تكون النتيجة إتاحة خدمات مالية رسمية للعملاء المستبعدين والمحرومين من الخدمات المالية بدلا من لجوؤهم إلي القنوات المالية غير الرسمية المتاحة أمامهم [٥].

فالشمول المالي طبقاً للتعريف الذي أطلقه البنك المركزي الهندي عام ٢٠٠٦، بأنه تقديم الخدمات المصرفية بتكلفة معقولة إلى شرائح واسعة من فئات الدخل المنخفضة والمحرومة، والوصول غير المقيد إلى السلع والخدمات العامة التي يعتبر شرط لا

غنى عنه لبناء مجتمع منفتح وكفؤ، كما أن طبيعة الخدمات المصرفية تصب في الصالح العام، وتوافر الخدمات المصرفية والدفع لكافة أفراد المجتمع دون تمييز يعتبر هدف رئيسي للسياسة العامة (٦).

وتطورت مفاهيم ومقاييس الشمول المالي وانتقل من تصنيف الأفراد والمؤسسات بشكل بسيط كمشمولين أو غير مشمولين، إلي مفاهيم أكثر حداثة طرحتها المؤسسات الدولية:

فعرفتها مجموعة العشرين G20 والتحالف العالمي للشمول المالي AFI علي أنها "الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، وخاصة الفئات المهمشة والمحرومة، للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة(٧).

أما المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP فتعرف الشمول المالي بأنه"وصول الأسر والشركات إلى الخدمات المالية المناسبة واستخدامها بشكل فعال . ووجوب تقديم تلك الخدمات بمسؤولية وبشكل مستدام في بيئة منظمة تنظيما جيداً (٨).

ويخلص الباحث إلى أن التعريف الإجرائي للشمول المالي توسيع نفاذ كافة الخدمات المالية لتشمل كافة شرائح المجتمع، بمن فيهم الفئات المهمشة ومحدودي الدخل، بتكلفة منخفضة دون تمييز، تساعدهم على استمرار مشاريعهم ونموها ليصبحوا جزء اً من النشاط الاقتصادي الرسمي" ويعتبر هذا التعريف مناسباً للتفسير المعني بمصطلح تعميم الخدمات المالية بأنها عملية تكاملية بين كافة المؤسسات المالية المعنية لخدمة أهدافها الخاصة وخدمة لأهداف الاقتصاد الكلي والمتمثل في تحقيق النمو الاقتصادي ومكافحة الفقر، كما أن التكلفة المنخفضة لهذه الخدمات يعتبر ركيزة أساسية في تحفيز الطبقات الفقيرة وأصحاب المشاريع الصغيرة للإندماج في النشاط الاقتصادي الرسمي ليصبحوا جزءاً منه، وبذلك تتسع قاعدة المتعاملين مع المؤسسات المالية الرسمية المزودة لهذه الخدمات وخاصة البنوك التي تحتفظ بحسابات العملاء وتستقبل ودائعهم ومدخراتهم وتعمل على إعادة توجيهها وضخها في الأسواق على شكل ائتمان يخدم كافة القطاعات الاقتصادية وكافة الشرائح، بمن فيهم الطبقات الفقيرة

ومحدودي الدخل وأصحاب المشاريع الصغيرة، بما يضمن استمرار هذه المشاريع ونموها وزيادتها[٩].

١-١-٣- دور الشمول المالي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

شهد العالم على مدى العقود القليلة الماضية ظهور أنماط جديدة مختلفة من الخدمات المالية المتاحة للفقراء، والتي لم تقتصر تقديمها على البنوك، وإنما امتدت لتشمل تقديمها عبر الجمعيات التعاونية، وشركات التأمين، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات التنمية المجتمعية، ومؤسسات الإقراض المتخصصة، ومؤسسات التمويل التأجيري، وغيرها، ومع التطور الهائل في التكنولوجيا وتسارع نقل المعلومات، وظهور العديد من الخدمات المبتكرة التي ساهمت في تنظيم وادارة عمليات القطاعات المالية بشكل أيسر حيث عملت علي تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها[١٠].

وتتفاوت بلاد العالم من حيث درجة تمتع سكانها بالخدمات المالية الأساسية ويتضح هذا جلياً من خلال مقارنة سكان البلاد المتقدمة مع سكان البلاد النامية، فعلى سبيل المثال نجد أن ٩٩% من سكان الدنمارك و ٩٦% من سكان ألمانيا وفرنسا، و ٩١% من سكان أمريكا لديهم حسابات مصرفية، مما يشير أن نسبة الاستبعاد أو الحرمان المالي في هذه البلاد تتراوح بين ١% كحد أدنى و٩% كحد أقصى .وفي الوجه المقابل تتراوح نسبة السكان التي تستفيد من الخدمات المالية الأساسية في البلاد النامية ما بين ٢٠% كحد أدنى و٣٠% كحد أقصى، وهذا يعني أن ٧٠%- ٨٠% من السكان في هذه البلاد مستبعدون من الخدمات المالية الأساسية والرسمية بصورة أو بأخرى وقد قامت مفوضية الاتحاد الأوروبي من جانبها بتحديد تاريخ معين للدول الأعضاء في الاتحاد تلزمها فيه عند حلول هذا التاريخ بأن تتاح إمكانية فتح حساب مصرفي لجميع مواطني دول الاتحاد والمقيمين من الأجانب دون قيد أو شرط.

١-١-٤- أهمية الشمول المالي:

يعاني حوالي مليار شخص من الفقر المدقع نتيجة افتقارهم لمصادر دخل تمكنهم من العيش الكريم، حيث يكافح حوالي ١,٢ مليار شخص للعيش على أقل من١.٢٥

دولار في اليوم للفرد الواحد في جميع أنحاء العالم، ويوجد حوالي ٢.٧ مليار من البالغين على مستوى العالم وهذا يمثل ثلث مجموع السكان البالغين ليس لديهم إمكانية في الحصول على الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية الرسمية، في حين نجد في البلدان المرتفعة الدخل حوالي ٨٩% من البالغين لهم حساب في مؤسسة مالية رسمية، بينما ٤١% فقط في الاقتصادات النامية(*).

ويضطر الفقراء غير القادرين على الوصول للخدمات التمويلية من المؤسسات المالية الرسمية،، إلي الاعتماد على آليات وقنوات غير رسمية للحصول على الائتمان بمعدلات فائدة مرتفعة بضمانات مثل مدخراتهم من الذهب أو الماشية أو رهن الأصول، لحماية أنفسهم من المخاطر التي تحدق بهم، (*) مثل عدم انتظام التدفقات النقدية، والدخل الموسمي والاحتياجات غير المخطط لها مثل المرض، فالسماح لهم بالوصول لمنتجات متنوعة من الخدمات المالية بتكلفة منخفضة أو بدون ثمن تمكن الفقراء والفئات المحرومة من المحافظة على استمرار مشاريعهم الصغيرة وتحقيق دخل مستمر يحسن سبل العيش الكريم ويحقق الاستقرار المالي والاجتماعي لهم،وبالتالي توفير الخدمات المالية للجنسين دون تمييز يؤدي إلي التمكين الاقتصادي للأفراد بشكل عام وللمرأة بشكل خاص بحيث يمكنها من القيام بإستثمارات منزلية صغيرة كحرف يدوية، أو عمل التحسينات المنزلية أو دفع الرسوم المدرسية لأفراد أسرتها والمشاركة في مواجهة أعبائها الأسرية، في ظل وجود فجوة التمييز بين الجنسين وعدم المساواة في الدخل بين النساء والرجال فنجد في الاقتصاديات النامية أن ٤٦% من الرجال لديهم حساب بنكي رسمي بينما النساء تمثل فقط٣٧% (١١).

١-١-٥- أهداف الشمول المالي:

تزايد الاهتمام العالمي بتوسيع نطاق الشمول المالي، وخلق التحالفات بين الهيئات والمؤسسات المالية العالمية للتنسيق والعمل، ضمن آليات مشتركة وموحدة لتعزيز وترسيخ أجندة تطبيق الشمول المالي حيث تتنامي المنافع المتأتية من خلال تطبيقه، وترى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء التابعة للبنك الدولي أن بناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخل، من أجل تحقيق ذلك،

يتطلب إيجاد عدة توجهات تكفل وجود قنوات متعددة لإيصال كافة الخدمات المالية المتنوعة إلى المستبعدين اقتصادياً واجتماعياً، لذلك لابد من مواجهة التحديات الرئيسية، والتي ترسم حدود الخدمات المالية التي يحتاجها الفقراء من **خلال**(١٢):

- ✓ العمل علي رفع مستوى جودة هذه الخدمات لخدمة أكبر عدد من الفقراء، خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاجتماعي.
- ✓ الوصول إلى أكبر عدد ممكن من العملاء الفقراء والأكثر فقر اً والمهمشين، تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم.
- ✓ تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية، مع تقليل التكلفة على كل من العملاء والمؤسسات المالية نفسها(١٣).

١-١-٦- مزايا تطبيق الشمول المالي علي مستوي الاقتصاد ككل:

تحقيق التنمية الاقتصادية والإجتماعية وذلك بشكل يسهم في بناء لقدرات المجتمع بهدف تعزيز النمو المستدام من اجل حياة تليق بكرامة الانسان من خلال تمكين الفئات المهمشة من الرجال والنساء للاضطلاع بمهتها في تنمية المجتمع لتحسين وضعها الإجتماعي والاقتصادي وللحصول على مكانها الصحيح في المجتمع وهو ما يشير بوضوح إلى تأثير الاستقلال المالي للأقل حظا وللمواطنين المهمشين في البلاد على التنمية الشاملة للمجتمع، وعرفت قمة كوبنهاغن الاجتماعية لعام ١٩٩٥ التنمية الإجتماعية من حيث ثلاثة معايير اساسية وهي العدالة الأجتماعية، القضاء على الفقر، التوظيف والتنمية البشرية، حيث يتم قياس مؤشر التنمية البشرية من ثلاثة أبعاد وهي طول العمر، المعرفة ومحو أمية الكبار، وتوفير مستوى معيشي لائق من خلال مستوي دخل مناسب وهذه المؤشرات هي نفسها محددات الشمول المالي(١٤).

١-٢-الدعم في الأدبيات الاقتصادية المختلفة:

١-٢-١ – مفهوم الدعم:

تسعى حكومات الدول سواء كانت دول متقدمة أو دول نامية تؤمن بفلسفة السيوق الحر أو التخطيط المركزي الشامل إلي اعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقرية في المجتمع وذلك من منطق دورها في تحقيق اهداف المجتمع مستخدمة في ذلك أشكال الدعم المختلفة باعتباره أحد ادوات السياسة الإنفاقية، لذلك يوجد العديد من أشكال الدعم التي تقدمها حكومات الدول لطبقة محدودي الدخل في محاولة منها لتحسنين الوضع النسبي لدخولهم ومن ثم بلوغ هدف العدالة في توزيع الدخول، وقد تناولت العديد من الأدبيات التعريفات المختلفة للدعم:

فقد يعنى الدعم المساعدة والحماية والمساندة تجاه شخص معني أو جهة معينة، أو أن الدعم هو الرعاية الاجتماعية التي تقدمها الحكومة للفقراء ولذوي الدخول المحدودة في شكل توفر الخدمات والسلع التي تساعدهم علي اشباع حاجاتهم الأساسية والضرورية وقد تتضمن أيضا تقديم المعونات التي تساعدهم علي تنمية قدراتهم وتحسين أوضاعهم المعيشية في الوقت الحالي وفي المستقبل أيضاً.

- **طبقاً لتعريف منظمة التجارة العالمية**(WTO) يتخذ تعرفي المنظمة للدعم نهجاً واسعاً فيما يتعلق بأشكال الدعم الممكنة، منها المدفوعات المباشرة، والامتيازات الضريبية، وشراء وتوفير السلع والخدمات سواء كانت للمستهلكنين (في شكل تقديم الدولة للسلع بأسعار أقل من الأسعار السائدة في الأسواق)، أو للمنتجين (في شكل دعم لبعض عناصر المدخلات أو لبعض الصناعات خاصة المرتبطة بالتصدير.
- **أما منظمة الأغذية والزراعة**(FAO) فتعتبر أن الدعم هو " البرامج النقدية أو العينية التي تسعى للحد من الفقر من خلال اعادة توزيع الثروة وضامن الحد االأدني من الرفاهية من خلال توفيري الحد الأدني من التغذية أو مساعدة الأسر علي مواجهة المخاطر.
- **البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة** يعرف الدعم علي أنه كافة أشكال المساهمات

المالية الحكومية التي تقدم ميزة سواء بشكل مباشرة أو غير مباشرة أو من خلال وسيط، وهو بذلك يتضمن السلع والخدمات التي توفرها الحكومة ويتضمن أيضاً التنازل أو الإعفاء من تحصيل إيرادات مستحقة أو قد يكون في شكل دعم الحكومة للدخول أو الأسعار بعض السلع.

- **أما تعريف الدعم من وجهة نظر البنك المركزي الأوروبي** فهو عبارة عن المدفوعات الجارية التي تقدمها الحكومة بدون مقابل إلي المنتجين بغرض التأثير علي مستوى الإنتاج أو الاسعار أو عوائد الإنتاج الخاصة بالمشروعات المنتجة للسلع والخدمات المدعومة، ووفقاً للموسوعة البريطانية يعرف الدعم علي أنه النفقة الحكومية المباشرة أو غير المباشرة أو الحق الاقتصادي الممنوح أو الامتياز الموجه إلي المشروعات الخاصة أو الأفراد أو الوحدات الحكومية بغرض تحقيق أهداف عامة "، كما يعرف الدعم علي أنه عبارة عن توفير السلع والخدمات الأساسية بأسعار مناسبة للفقراء ومحدودي الدخل. وهو أيضا الفرق بيني تكلفة السلع والخدمات المدعومة وبين أسعار بيعها للمستهلكين، ويتضح من خلال التعريفات السابقة لمفهوم الدعم، أن تعريف الدعم الذي يتفق وهدف الدراسة يتمثل في شكل مجموعة البرامج الحكومية التي تسعى إلي تحقيق هدف العدالة الاجتماعية والعمل علي إعادة توزيع الدخول لصالح الطبقات الفقيرة. سواء اتخذت هذه البرامج الشكل العيني أو النقدي للدعم.

١-٢-٢- أنواع الدعم:

قد جرى العرف علي تقسيم الدعم إلي **نوعين رئيسين:**

- **أولاً برامج الدعم العيني:** يعد هذا الشكل من اشكال الدعم الأفضل من وجهة نظر القائمين علي اتخاذ القرار السياسي، وهو من احدى الطرق التي تستخدمها حكومات الدول عندما يعاني اقتصادها من ظاهرة التضخم التي تقلل من القيمة الحقيقية لعملتها الوطنية، وتأخذ برامج الدعم العيني ثلاثة أشكال، **هي:**

✓ **برامج دعم الغذاء:** ويتم تقسيمها إلي أربع أنواع رئيسية هي دعم البطاقات

التموينيية والتي تتضمن توزيع حجم معين من السلع بأسعار تقل عن الأسعار اليائدة في الأسواق، ويتناسب حجم هذه السلع مع عدد افراد الأسرة، وأيضا كوبونات الغذاء حيث تحصيل الفئة المستهدفة علي كوبونات ذات قيمة نقدية محددة تمكنها من الحصول علي مجموعة من السلع بأسعار السائدة في الأسواق، بالإضافة إلي كل من برامج التغذية المكملة والتي تأخذ شكل وجبات مدرسية وأغذية الأطفال وتستهدف فئات بعينها مثل طلاب المدارس والأطفال الرضع والأمهات في فترة الحمل. ودعم أسعار الغذاء والذي يهدف إلي توفير السلع لكل فئات المجتمع بأسعار مناسبة وبكميات كبيرة وبأسعار أقل من أسعار السائدة في السوق.

- ✓ **برامج دعم الطاقة**: حيث يتم دعم أسعار الطاقة من قبل الحكومة وتسعريها بأقل من تكلفة الانتاج للطبقات الفقيرة .
- ✓ **برامج دعم الاسكان**: وقد تكون إما في شكل تخفيض الفائدة علي قروض الأسكان أو تخفيض مستوى الايجارات، أو قد تأخذ شكل دعم مباشر للمساكن التي توفرها الحكومة أو دعم لصيانة المساكن التي تقيمها الحكومة.

ثانياً برامج الدعم النقدي: ويعرف علي أنها تقديم الأموال إلي فئة معينة من فئات المجتمع أو قد يكون تقديم الأموال لتشجيع بعض أنواع الاستثمارات، خاصة المرتبطة بصناعات التصدير حيث تأخذ العديد من الأشكال، **منها**:

- ✓ **المساعدات العائلية الخاصة غير المشروطة**: والتي تهدف إلي الحفاظ علي حد أدني من الدخل لكل أسرة مع كل طفل جديد، وتمكين الأسرة من إلحاق أبنائها بالتعليم الألزامي.
- ✓ **المساعدات الاجتماعية النقدية العامة**: ويكون الغرض منها ضمان مستوى دخل الأفراد بحيث لا يقع الفرد تحت خط الفقر، ويتم منحه للمعاقنين وكبار السن من غير القادرين علي العمل وأيضاً للأسر أو الأفراد علي حسب مستوى دخولهم أو قدرتهم علي الكسب .

- ✓ **التحويلات النقدية المشروطة** حيث تقدم الحكومات التحويلات النقدية مرشوطة بإلتحاق جميع أطفال الأسر المستهدفة بالمدارس وإجراء زيارات دورية للمستشفيات، وتسعى الحكومة من هذه الشروط إلي تحقيق مجموعة من الاهداف منها تقليل التسرب من التعليم وتحسين الأوضاع الصحية وتحسني الأوضاع النسبية لدخول الأسر المستهدفة.
- ✓ **برامج توليد الدخل**: وتتضمن العديد من البرامج الفرعية من أهمها برامج القروض الصغيرة والتي يتم من خلالها منح قروض صغيرة للفقراءلإستخدامها في شراء الأصول التي تساهم في توليد الدخل، بالإضافة إلي برنامج العمل العام والذي يتم من خلالها توفير فرص عمل للفقراء القادرين علي العمل وذلك في المشروعات كثفية العمل مثل أعمال البنية الأساسية علي أن يتم دفع الأجور أما في شكل عيني أو نقدي ولكن أقل من مستويات الأجور السائدة.

٢-أهم التجارب الدولية في استخدام الشمول المالي لترشيد مستوي الدعم:

٢-١- تجربة الهند:

بينما كانت الهند من أكثر البلاد اعتماداً على التعامل النقدي حيث كان يقدر ما يزيد عن ٩٥٪ من المعاملات تتم عن طريق النقد، وما يقرب من ٥٠٪ من السكان ليس لديهم حساب مصرفي، إلا أن الحكومة قررت في الثامن من نوفمبر ٢٠١٦ اطلاق مبادرة إلغاء الفئات الأكثر شيوعا من عملة الروبية والتي كانت تمثل ٨٦٪ من العملة المتداولة، علي الرغم مما أسفرت عنه تلك المبادرة من خلق عجز مؤقت في الاقتصاد الهندي إلا إنها أيضا حفزت المجتمع لإيجاد وسائل غير نقدية بديلة للدفع مثل المحافظ الذكية وواجهة المدفوعات المتحدة **Unified Payments Interface UPI**وبيانات الخدمات التكميلية غير المنتظمة **Unstructured Supplementary Service Data USSD.** وبالنسبة للمحافظ الذكية في الهند فيوجد العديد منها أكبرها – بايتم **Paytm** – والتي تتسم بالخصائص **الأساسية التالية(١٥):**

أ) أنها ترتبط ببنك معين ولا يمكن استخدمها مع عملاء بنك مختلف.
ب) لا تشترط حصول العميل على حساب بالبنك.
ج) لا تشترط حصول المستفيد على حساب بالبنك.
د) لا يخضع البنك لقواعد التعرف على العميل عند استخدام المحفظة نظرا لأن العميل ليس ملزما بأن يكون لديه حساب مصرفي.

أما بالنسبة لنظام المدفوعات المتحدة فهي نظام دفع عن طريق الهاتف المحمول يسمح للمستخدمين بنقل أموالهم فوراً من بنك إلى آخر مستخدمين هواتفهم الذكية، وتتسم الواجهة بالخصائص الأساسية التالي لا ترتبط ببنك معين.

أ- تشترط أن يكون للعميل حساب بنكي، أيا كان البنك.
ب- يتبع البنك قواعد التعرف على العميل عند استخدام الخدمة.
ج- لا تشترط أن يملك العميل هاتفا ذكيا أو يكون متصلا بالانترنت.
د - يمكن ربطها بواجهة المدفوعات المتحدة [١٦].

وقد طرحت حكومة الهند برنامج نقل المزايا المباشر في عام٢٠١٣ ضمن محاولة لإصلاح عملية تحويل الدعم والإعانات فطبقاً لهذا البرنامج، قامت الحكومة بتحويل الدعم مباشرة إلى أفراد الشعب من خلال حساباتهم المصرفية بهدف الحد من التسريبات والمماطلات بالإضافة إلى تعزيز مستويات الشفافية حول برامج الدعم الموضوعة من قبل الحكومة الهندية، والتي تستهدف من خلال هذا البرنامج الوصول إلى المواطنين الذين يعيشون تحت خط الفقر باستخدام آلية شاملة للجميع، وتشمل الإعانات التي يغطيها هذا البرنامج معاشات التأمين الاجتماعي، والمنح الدراسية، والتي تم تقديمها تدريجياً في جميع أنحاء البلاد، وفي سبتمبر ٢٠١٥، توسع هذا البرنامج ليشمل دعم المواد الغذائية، من خلال مشروع قانون دعم المواد الغذائية، كما تبنت الحكومة مبادرات أخري لتطبيق برامج الحماية الاجتماعية التي تحقق إستهداف أكثر الأسر فقراً بدلاً من الأساليب التقليدية للدعم السلعي التي تتسم بعدم الكفاءة والإهدار والتسرب وعدم الوصول للفئات المستحقة للدعم. وتشمل سياسات الحماية الاجتماعية وتوسيع قاعدة المستفيدين من معاش الضمان الاجتماعي الذي

يعتبر أحد الوسائل الفعالة للدعم النقدي المباشر للأسر الفقيرة، بالإضافة إلى استمرار برامج الدعم والحماية الاجتماعية الأخرى مثل دعم الغذاء ودعم المزارعين، حيث قدرت تكلفة مشروع الغذاء ب 1.15 تريليون روبية هندية (أي ما يعادل ١٨ مليار دولار)، وتشير وزارة المالية الهندية أن هذا البرنامج قد أدى إلى انخفاض بيع الغاز المدعم بنسبة تبلغ٢٤% وذلك نظراً لاستبعاد" المستفيدين غير المباشرين" إلي تحقيق مدخرات كبيرة للحكومة الهندية، مما يمهد الطريق لتنفيذ البرامج غير النقدية الناجحة(١٧).

فقد انخفضت نسبة تسرب الأموال المخصصة للمعاشات التقاعدية بواقع ٤٧ % عندما تم سداد هذه المدفوعات من خلال بطاقات ذكية بالبصمة الإلكترونية بدلاً من تسليمها نقداً، وأيضاً أدى توزيع التحويلات الاجتماعية عبر الهواتف المحمولة إلى تقليص التكلفة المتغيرة لإدارة هذه الإعانات بنسبة ٢٠%، مما دفع الحكومة الهندية إلى الأخذ بسياسات وضوابط قانونية واقتصادية من أجل تحفيز التحول من الاقتصاد النقدي والذي يعتمد على النقود السائلة كوسيلة للدفع إلى الاقتصاد غير النقدي والذي ينتقل إلى وسائل ورقية وإلكترونية بديلة لتحصيل وسداد ثمن السلع والخدمات. وتشمل آليات السداد البديلة التحويلات البنكية والإلكترونية، وبطاقات الائتمان، وبطاقات الخصم، وبطاقات الشحن، والشيكات، والصكوك البنكية، وماكينات الصراف الآلي، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، ونقاط البيع، والنقود المحمولة، والبطاقات الذكية ، وغيرها من الوسائل التي تتجنب التعامل النقدي قدر الإمكان .ولا يلغي الاقتصاد غير النقدي فى كل هذه الحالات استخدام النقود كلياً بل يقلص عدد المعاملات النقدية إلى أدنى حد ممكن (١٨).

٢-٢- تجربة بنجلاديش:

تمارس اللجنة البنجلاديشية للنهوض بفقراء الريف (BRAC) وهي إحدي كبريات المنظمات غير الحكومية علي مستوي العالم، نشاطاتها في ٧٠ ألف قرية و ٢٠٠٠ حي سكني فقير في بنجلاديش،(١٩)وتولي اللجنة اهتماما فائقاً بقضيتي الفقر والتنمية علي حد سواء، حيث تقدم خدمات التمويل متناهي الصغر والتعليم والرعاية

الصحية وخدمات قانونية وتسهيلات تسويقية، ومع ذلك أدركت اللجنة في الثمانينيات أن برامجها للتمويل الأصغر لا تصل إلي الكثيرين من الفئات الأشد فقراً ومن هذا المنطلق قامت في عام ١٩٨٥ الجنة بعمل شراكة مع حكومة بنجلاديش وبرنامج الأغذية العالمي لانتشال نسبة كبيرة من الفقراء باستخدام برنامج شبكة أمان وطنية تقدم الحكومة من خلالها حصة شهرية من الحبوب الغذائية إلي الأسر الأشد فقراً، حيث عملت اللجنة مع كافة الشركاء المحليين والدوليين علي تقديم تدريباً لتنمية مهارات المواطنين حول استخدام الخدمات المالية الرسمية كخدمات الادخار والحصول علي قروض صغيرة تستهدف تطوير معيشة الفقراء ومساعدتهم علي إيجاد مصادر جديدة للعيش الكريم، وفي أقل من ٢٠ عاماً استفاد من تلك البرامج المقدمة من الحكومة البنجلاديشية حوالي ما يقرب من ٢.٢ مليون أسرة، وفي عام ٢٠٠٢ عدلت اللجنة نهجها بوضع تعريف أكثر دقة لأشد الناس فقراً وهم الذين ينفقون ٨٠% من دخولهم علي احتياجاتهم من السعرات الحرارية الأساسية من خلال تطبيق مجموعة مدخلات أكثر تسلسلاً وكثافة وبحلول عام ٢٠١٠، وصلت اللجنة إلي نحو حوالي ٣٠٠ألف أسرة شديدة الفقر، باتباعها نهجاً جديداً يعرف باسم " برنامج مواجهة قيود الحد من الفقر أو استهداف أشد المواطنين فقراً (CFPR/ TUP)، وتشير تقديرات اللجنة إلي أن ما يزيد علي ٧٥% من تلك الأسر باتت تتمتع حالياً بالأمن الغذائي ولديها أنشطة اقتصادية مستدامة تدر لها دخلاً منتظماً، وقد أجريت ثلاث دورات من الاستقصاءات علي مجموعة المشاركين في تلك البرامج دورة أساس أولي في عام ٢٠٠٢، ودورة أساس ثانية في عام ٢٠٠٥ ودورة ثالثة أساس في عام ٢٠٠٨ وأظهرت النتائج التالية في نهاية تلك البرامج.

جدول رقم (١): برنامج مواجهة قيود الحد من الفقر في بنجلاديش

المحور/ البرنامج	النتيجة المستهدفة
الفقر	بدأ حوالي ٨٥% من المشاركين بالبرنامج والذي كان يقدر دخلهم بأقل من نصف دولار يومياًقبل بداية البرنامج، وبمرور الثلاث سنوات الأولي (والتي هي أول دورة أساس للبرنامج المنظم من قبل الحكومة) في تجاوز مقدار الدخل المحدد بمقدار النصف دولار علي أساس تعادل القوي الشرائية
الادخار والائتمان	استطاع المشاركون في تلك البرامج المقدمة من قبل الحكومة ادخار أكثر من غير المواطنين المشاركين والمتاح لهم تلك البرامج، حيث قام المستفيدون من البرامج بادخار أموالهم ضمن اطار غير رسمي وهي ممارسة زادت بمشاركتهم في البرامج المقدمة لهم من الحكومة فازدادت نسبة المشاركين الحاصلين علي قروض قائمة من ٢٧% إلي ٧٧% خلال دورتين متتالتين من بداية تطبيق تللك البرامج.
الصحة	زاد الإنفاق علي العلاج الطبي بين المشاركين، كما تحسنت الأوضاع الصحية، حيث أصبح أغلب المشاركين لديهم برامج طبية دورية انخفضت من خلالها الأمراض السارية في بنجلاديش وكذلك الامراض الناتجة عن سوء التغذية بمقدار ٨٠% أصبح لدي السكان المحلين مستشفيات عامة تقوم بالاطمئنان علي صحتهم
الأمن الغذائي	انخفض الأمن الغذائي المزمن بحوالي ٤٧ % بين المشاركين، كما ارتفع حجم الإنفاق السنوي علي الغذاء بمقدار ٩٣% وزادت السعرات الحرارية بأكثر من ٢٢%، ولاسيما استهلاك الخضروات والبيض واللحوم والسمك، واستمر الاتجاه التصاعدي لمدة علي مواصلة مستويات الاستهلاك دون دعم البرنامج.
معدل الخروج من دائرة الفقر	تخارج من دائرة الفقر ٩٥% من المستهدفين من البرنامج علي أساس إنجاز المشاركين ٦ من ٩ مؤشرات كالأمن الغذائي، وتنوع مصادر الدخل، وامتلاك الأصول، وتحسن السكن، والتحاق الأطفال بالمدارس
التمكين	مع نهاية البرنامج شعرت حوالي ٨٣% من الأسر المعيشية المستهدفة بمزيد من الثقة فيما يتعلق بالتغلب علي الأزمات والوصول إلي الموارد المتاحة في مجتمعاتهم المحلية.

المصدر : اعداد الباحث

٢-٣- تجربة الأرجنتين:

هناك ثمة تداخل بين المدفوعات الحكومية للأفراد ومبادرات شبكات الأمان الإجتماعي فكلاهما يستهدف محاربة الفقراء ومساعدة الطبقات المهمشة بواسطة برامج تسعي إلي تعزيز الحماية الاجتماعية للمهمشين وتخفيض المخاطر التي يتعرض لها الفقراء، فكثيراً ما تذهب جزء كبير من مدفوعات مبادرات شبكات الأمان والضمان الاجتماعي إلي الفئات غير المستهدفة أو المستحقة منها علي سبيل المثال توزيع المواد الغذائية وبرامج التغذية المدرسية وبرامج الدعم الموجه للأسعار مثل نظام التوزيع العام والذي يبيع مواد غذائية أساسية مدعمة قيمتها ٣.١ مليار دولار عن طريق ٤٧٨ألف متجر من المتاجر التي تبيع بأسعار عادلة، وكذلك خدمات الإعفاء من رسوم الخدمات الضرورية والتي تقدم ضمن المزايا غير النقدية للفقراء مما دفع الحكومة إلي تبني نظم المدفوعات الالكترونية لتنظيم وتقنين مدفوعات الدعم المقدمة للأسر الفقيرة[٢٠].

ويلاحظ أن بطاقة الخصم الالكترونية التي يشمل عليها برنامج ربات البيوت **Jefes Y Jefas de Hogar** غير قابلة لإعادة تحميل الرصيد الإ بواسطة الحكومة،ولابد هنا من سحب ما فيها من أموال المساعدة الحكومية في غضون شهرين والإ فسيفقدها المتلقي، وهنا يبرز دور الشمول المالي في التجربة الارجنتينية في التركيز علي فئات مهمشة شديدة الفقر في حاجة ملحة لهذه المساعدات الحكومية وبالتالي نجاح هذه التجربة مترتبط بما قدمته للمواطنين المحليين من تخفيض نسبة الفقر ومساعدة المهمشين والفقراء عبر استخدامها للخدمات المالية الحديثة والتي لم تكن تقدم من قبل.

٣- تحليل دور الشمول المالي في لترشيد الدعم في الاقتصاد المصري:

٣-١- الدعم خلال الفترة الأولي (١٩٩١-٢٠٠٠):

أ- دعم المواد البترولية[٢١]:

يحتل تخفيف العبء المالي لنظام الدعم والحاجة لتطويره مرتبة متقدمة ضمن أولويات الحكومة في تحسين وضبط أوضاع المالية العامة، خاصة في ضوء زيادة تكاليف الدعم بمرور الوقت، مما يشجع علي الإستهلاك المفرط ولا يحقق العدالة الإجتماعية

المرجوة، كما يؤدي إلى إهدار الموارد العامة التي يمكن استغلالها بصورة أفضل في تلبية المتطلبات الإجتماعية المتزايدة[٢٢].

ب- دعم السلع التموينية:

بدأت الحكومة المصرية تطبيق سياسة الدعم لبعض السلع الغذائية أثناء الحرب العالمية الثانية وذلك بهدف محاربة السوق السوداء وتم إصدار بطاقات تموينية تضمنت حصول العائلة علي الحد الأدنى من السلع الضرورية بأسعار محددة وقد أنشئت وزارة خاصة وأجهزة عديدة للإشراف علي توزيع السلع التموينية، علي الرغم من انتهاء الحرب العالمية الثانية وإفتراض انتهاء دور تلك الأجهزة، إلا أنها استمرت وتوسعت مع زيادة تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي منذ أول الستينات، وتوسع هذا النظام في السبعينات ليشمل تقديم سلع إضافية بخلاف السلع الأساسية التي قام عليها الدعم وتمثلت في الفول والعدس والاسماك واللحوم المجمدة والدجاج، وكان من الطبيعي أن تصل تكلفة الدعم إلي أرقام قياسية، مما دفع الحكومة في ١٩٧٧ باتخاذ قرارات تهدف الحد من تكلفة الدعم والذي قابلها أحداث شغب إضرابات كرد فعل لهذا القرارات ودفعها بالتراجع عن قراراتها ودفعت بسلع غذائية جديدة لتصل إلي ٢٠ سلعة مختلفة، وغطي الدعم نحو ٩٠% من عدد السكان، وفي الثمانينات خضع نظام الدعم لسلسلة من التطورات، حيث قامت الدولة بعدة أجراءات بهدف تقليص دعم السلع الغذائية كانت **أهمها**[٢٣]:

- تقسيم المنتفعين من حاملي البطاقات التموينية في عام ١٩٨١ إلي فئتين وهما حاملي البطاقات الخضراء والذين يتمتعون بدعم كامل، وحاملي البطاقات الحمراء والذين يتمتعون بدعم جزئي.
- زياد أسعار السلع التموينية المدركة في البطاقات وتقليص عدد المنتفعين من الدعم إلي جانب تقليص عدد وكمية السلع المدعومة من منتصف الثمانينات.
- إلامتناع عن إضافة المواليد الجدد إلي البطاقات التموينية بداية عام ١٩٨٩.

٣-٢- دور الشمول المالي في ترشيد الدعم خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠٠٨):

أ- دعم المنتجات البترولية خلال (٢٠٠٠-٢٠٠٨):

أصبحت زيادة الدعم أحد العوامل الرئيسية التي تحول دون ضبط أوضاع المالية

العامة، وأدت إلى ارتفاع عجز الموازنة في الاونة الأخيرة، فإن الزيادة في النفقات الأولية فاقت الزيادة في الإيرادات، الأمر الذي نتج عنه زيادة العجز في الأونة الأخيرة وترجع الزيادة في النفقات الأولية إلى زيادة حجم الدعم مؤخراً[٢٤].

ومع التزايد الملحوظ في مخصصات الدعم بشكل لا يمكن للهيئة العامة للبترول تحمله، نتيجة الزيادة الكبيرة في الأسعار العالمية للبترول في السنوات الأخيرة فإن نتائج أعمال الهيئة العامة للبترول كانت تسفر حتماً علي تحقيق خسائر صافية، وبناء عليه اتجهت الحكومة إلي إظهار دعم المنتجات البترولية كبند صريح لأول مرة في موازنة العام المالي ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، حيث بات من الصعب إخفاء فاتورة هذا الدعم في التزايد المستمر في الأعباء المترتبة عليه سواء علي الهيئة المصرية العامة للبترول أو علي مالية الدولة ويمكن ملاحظة تطور الدعم للمنتجات البترولية كما **بالجدول التالي**[٢٥]**:**

جـــدول رقـم (٢)

تطور دعم المنتجات البترولية في الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (٢٠٠٦/٠٥ –٢٠١٤/٠١٣) "مليون جنيه"

السنة	قيمة الدعم	مقدار التغير
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٤١٧٧٨	-
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٤٠١٣٠	- ١٦٤٨
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٦٠٢٤٩	٢٠١١٩
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٦٢٧٠٣	٢٤٥٤
٢٠١٠/٢٠٠٩	٦٦٥٢٤	٣٨٢١
٢٠١١/٢٠١٠	٦٧٦٨٠	١١٥٦
٢٠١٢/٢٠١١	٩٥٥٣٥	٢٧٨٥٥
٢٠١٣/٢٠١٢	١٢٠٠٠٠	٢٤٤٦٥
٢٠١٤/٢٠١٣	٩٩٥٩٥	- ٢٠٤٠٥

المصدر: البيانات المالية للسنوات الموازنة، وتقارير البنك المركزي، سنوات مختلفة.

وتبين من الجدول السابق (٢) ارتفع قيمة الدعم من في موازنة عام ٢٠٠٥-٢٠٠٦ وبشكل تدريجي من ٤١٧٧٨ مليون جنيه بسبب زيادة الإستهلاك والإفراط في عملية التهريب في ظل غياب المسألة والشفافية إلا أن انخفض في الموازنة التالية لعام ٢٠٠٧/٠٦ بسبب انخفاض أسعار البترول في العالم إلا أنه واصل ارتفاعه وقد وصل الدعم إلي أعلي مستوي له في العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢ نتيجة ارتفاع أسعار البترول إلي ١١٠ دولار للبرميل، مما أثر علي زيادة مقدار الدعم الموجه لقطاع الطاقة، وذلك قبل تطبيق أسعار البترول الجديدة وانخفض في العام الذي يليه أثر تطبيق أسعار بيع البنزين والسولار الجديدة.

ويؤدي دعم الطاقة أيضا إلى تفاقم الصعوبات التي تواجهه البلدان في تعاملها مع تقلب أسعار الطاقة الدولية، ويتأثر ميزان المدفوعات لدى عدد كبير من البلدان المستوردة للطاقة بزيادات الأسعار الدولية ويمكن موازنة هذه الأثار بالسماح بارتفاع أسعار الطاقة المحلية تمشيا مع الأسعار الدولية، ربما مع تنفيذ آلية تمهيد لتجنب حدوث تغيرات مفرطة في الأسعار المحلية، كذلك وينشئ دعم الطاقة تشوهات تضر بالاقتصاد، حيث يقيد الاستثمار في قطاع الطاقة، وكذلك يؤدي دعم الطاقة إلى تحويل الموارد العامة بعيداً عن الإنفاق الذي يعزز النمو الأكثر شمولا، ففي مصر بلغ مجموع دعم الطاقة أضعاف ما يتم إنفاقه علي التعليم والصحة والبحث العلمي[٢٦].

وقامت وزارة المالية ومن خلال مشروع الموازنة العامة ٢٠٠٧/٠٦ بوضع استراتيجية وذلك بإعادة هيكلة الدعم خاصة دعم المواد البترولية ودعم السلع التموينية والتأكيد على منع الوساطات فى عمليات توزيع هذا الدعم والتأكيد أيضا على أهمية قصر هذا الدعم على مستحقيه[٢٧]، وما زال الجزء الأكبر من دعم المنتجات البترولية والغاز الطبيعي موجها لأصحاب الدخول المرتفعة، حيث تضمنت الموازنة العامة حصول أعلى شريحتي دخل في المجتمع المصري على ٥٤ **%** من هذا الدعم، في حين أن أقل شريحتي دخل تحصلان معا على ٢٩ % فقط،وهو ما يثبت أن الأغنياء تستفيد أكثر من الفقراء المستهدفين أساسا بالدعم[٢٨].

ب- دعم السلع التموينية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٨):

ويتضح من الجدول التالي (٥-١٥) بداية من موازنة عام ٢٠٠١/٠٠ وحتي موازنة عام ٢٠١٠/٠٩ إرتفاع قيمة الدعم الموجه للغذاء نتيجة زيادة الإستهلاك ونمو التدريجي السكان وعدم استخدام منظومة الغذاء بشكل سليم، وإعادة بيع السلع التموينية والغذائية خارج منظومة التموين الحكومية للمطاعم والفنادق في السوق السوداء.

جـــدول رقــم (٣)

تطـــور قيمـــة الدعـــم للسلـــع التموينيـــة خلال الفترة (٢٠٠٢/٠١ – ٢٠١٤/٠١٣) "مليون جنيه"

البند	السلع التموينية	مقدار التغير
٢٠٠٢	٤٤٣٤	
٢٠٠٣	٥١٦٩	٧٣٥
٢٠٠٤	٨١٨٩	٣٠٢٠
٢٠٠٥	١١٢٠٣	٣٠١٤
٢٠٠٦	٩٤٠٧	١٧٩٦-
٢٠٠٧	٩٤٠٦	١-
٢٠٠٨	١٦٤٤٥	٧٠٣٩
٢٠٠٩	٢١٠٧٢	٤٦٢٧
٢٠١٠	١٦٨١٩	٤٢٥٣-
٢٠١١	٣٢٧٤٣	١٥٩٢٤
٢٠١٢	٣٠٢٨٢	٢٤٦١-
٢٠١٣	٣٢٥٥١	٢٢٦٩
٢٠١٤	٣٠٨٣٤	١٧١٧-

المصدر: البيانات المالية للسنوات الموازنة، وتقارير البنك المركزي، سنوات مختلفة.

وعلي الرغم أنها مخصصة لشرائح معينة من المواطنين ونتيجة لعدم وعي المواطنين

بدور الدولة وطريقة الدعم المقدمة ورغبة بعض رجال وأصحاب المصالح في تكوين ثروة طائلة كان يعاد بيع تلك السلع التموينية المخصصة للفئات غير القادرة بأسعار أعلي من قيمة الحقيقية الفئات المقدمة لها[٢٩].

٣-٣- أثر تطبيق الشمول المالي علي منظومة الدعم خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٨:

أ- دعم المنتجات البترولية في الفترة ٢٠٠٨- ٢٠١٨:

أطلقت الحكومة المصرية حملة لتشجيع المحافظة على الطاقة وأعلنت البدء في استيراد كميات من الغاز لسد الفجوة في الإمداد المحلي إلا أن الحل الوحيد المستدام لهذه المشكلة هو خفض فاتورة الدعم الباهظة على النحو المقرر حتى يتسنى للحكومة تطبيق استراتيجية الإصلاح الاقتصادي التي بدأ تنفيذها في موازنة ٢٠١٥/٠١٤.

ومع بداية تطبيق الشمول المالي علي منظومة الدعم، حيث بدأت الدولة بتطبيق نظام الكروت الذكية في توزيع السولار والبنزين (والتي لم تطبق بشكل كامل حتي الأن) بهدف منع التهريب وبناء قاعدة بيانات عن الإستهلاك والتوزيع دون وضع حدود للكميات أو الأسعار في البداية، وبحيث يستخدم هذا النظام كأداة لاستهداف الدعم وضمان وصوله لمستحقيه وجعل الكميات المستخدمة من المحروقات قاصرة علي الإستخدامات الفعلية للمواطنين، حيث انخفض قيمة الدعم المقدم في موازنة للدولة لعام ٢٠١٢/ ٢٠١٣ من ١٢٠ مليارجنيه الي ٩٩.٥٩ مليار في موازنة عام ٢٠١٣/ ٢٠١٤ وبالتالي تطبيق منظومة الكروت الذكية ساعد في تقليل الدعم الموجه للمنتجات البترولية والقضاء علي ظاهرة السوق السوداء وتهريب المنتجات البترولية المدعومة إلي أفراد وجهات غير معلومات وغير مستهدفة من برامج الدعم المقدمة من الحكومة[٣٠].

شكـــل (١): تطور دعم المنتجات البترولية في الموازنة العامة للدولة خلال (٢٠٠٥/٢٠٠٦ -٢٠١٣/٢٠١٤)

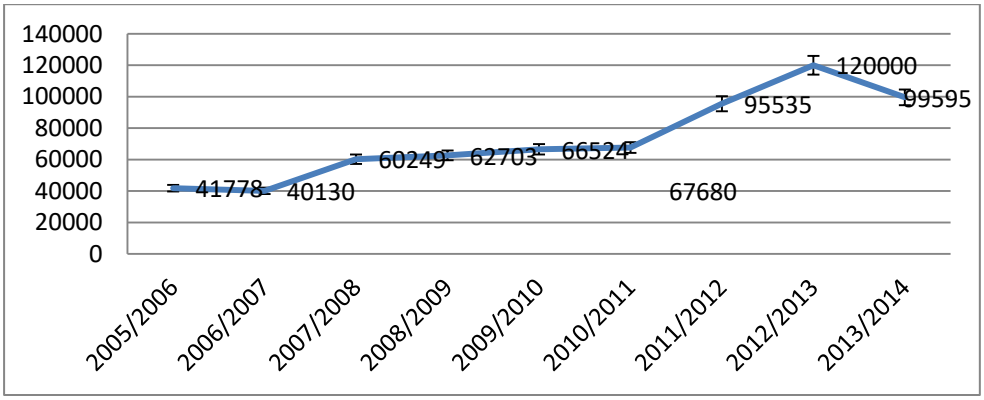

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات المالية لسنوات الموازنة، وتقارير البنك المركزي.

وقد تم إبرام اتفاق بتاريخ ٢٠٠٥/٨/١٦ بين وزارة المالية (ممثلة في بنك الاستثمار القومي) ووزارة البترول (ممثلة في الهيئة المصرية العامة للبترول)، لتنظيم تسوية حساب الدعم بين بنك الاستثمار القومي والهيئة المصرية العامة للبترول كل ثلاثة أشهر، على أن تلتزم الهيئة بموافاة البنك بمستندات شراء المنتجات البترولية وبيانات التكلفة الفعلية، كذلك مستندات البيع عن الفترة المتفق عليها[٣١].

جـــدول (٤): أنواع الدعم ونسبته من إجمالي الدعم طبقا للموازنة العامة في مصر (٢٠١٣/٢٠١٤)

بنود الدعم	بالمليون جنيه	النسبة من إجمالي الدعم
دعم السلع التموينية	٣١,٥٥٧,٠٠٠	١٧,٦٦
دعم المواد البترولية	١٠٠,٢٥١,٠٠٠	٥٦,١١
دعم المزارعين	٣,٣٥٣,٠٠٠	١,٨٨
دعم الكهرباء	٢٧,٢٤٢,٠٠٠	١٥,٢٥

دعم نقل الركاب	١,٤٨٨,٠٠٠	٠,٨٣
دعم التأمين الصحي وإلادوية	٨١١,٠٠٠	٠,٤٥
دعم الإسكان	١٥٠,٠٠٠	٠,٠٨
دعم مياه الشرب	٧٥٠,٠٠٠	٠,٤٢
بافي برامج الدعم	١٣,٠٥٣,٠٠٠	٧,٣١
الإجمالي	١٧٨,٦٥٥,٠٠٠	١٠٠

المصدر: وزارة المالية والجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاءعن موازنة ٢٠١٥-٢٠١٦.

ومن الجدول السابق رقم (١٦-٥) يتضح أن دعم المنتجات البترولية يمثل نحو ٥٦.١١% من إجمالي قيمة الدعم يليه دعم السلع التموينية الذي يمثل نحو ١٧.٦٦% من إجمالي الدعم ودعم الكهرباء الذي يمثل نحو ١٥.٢٥%، ولذلك يتم تقسيم الدعم الظاهر في الموازنة العامة للدولة إلي[٣٢]:

- دعم المواد البترولية
- دعم السلع التموينية
- دعم الكهرباء
- الأنواع الأخرى من الدعم

ب- دعم السلع التموينية الفترة (٢٠٠٨- ٢٠١٨):

يظهر الجدول السابق (٤) بداية لانخفاض قيمة الدعم خلال موازنات الأعوام المالية ٢٠١١-٢٠١٢، ٢٠١٢-٢٠١٣، ٢٠١٣-٢٠١٤ من اجمالي ٣٢٧٤٣ مليون جنيه لكنه انخفض في موزانة العام التالي نتيجة عدم استقرار الإوضاع الاقتصادية وارتفع في موازنة عام ٢٠١٢- ٢٠١٣ الي ٣٢٥٥١ مليون جنيه لرغبة الحكومة في كسب التأييد الشعب إلا انخفض قيمة الدعم المقدم بالنسبة للسلع التموينية الي ٣٠٢٨٢ مليون جنيه وذلك كنتيجة لاستخدام الكروت الذكية في توزيع السلع التموينية والخبز.

ويبلغ إجمالي الدعم في مصر شامل الوقود والغذاء نحو ١٠% من الناتج المحلي الإجمالي، و ٢٠% علي الأقل من إجمالي النفقات، حيث أن مصر تنفق سبع مرات

أكثر على دعم الوقود من على الصحة وكان الدعم يستفيد منه الأغنياء أكثر من الفقراء، حيث ذهبت استحوذ أغنى ٥% من السكان علي ٦٠% من دعم الوقود في حين تلقى أفقر خمس ٥% من السكان ٧٪ فقط من الدعم لذا سعت الحكومة إلي تخفيض دعم الطاقة(٣٣).

٤- الشمول المالي كآلية لإصلاح منظومة الدعم الكلية:

لتحقيق الرقابة والمساءلة كأحد مستهدفات تطبيق الشمول المالي تم تدشين منظومة البطاقة الذكية لتوزيع السلع التموينية وذلك لضمان توصيل الدعم لمستحقيه وإحكام الرقابة والمساءلة علي الدعم المقدم من الحكومة من خلال نقاط التوزيع الكترونية ويلي هذا الإجراء إدخال منظومة دعم الخبز لاحقا علي البطاقة التموينية الذكية لنفس الهدف والذي حقق وفر كبير في استهلاكه، أما فيما يخص توزيع المواد البترولية تم إعداد منظومة مماثلة متمثلة في الكارت الذكي والذي تم تطبيقه بين جهات إنتاج وتوزيع المواد البترولية، يليه تشغيل منظومة الكارت الذكي لتوزيع المنتجات البترولية (بنزين– سولار) بين قائدي السيارات وجهات التوزيع كما في **الشكل التالي**(٣٤):

شكل رقـــم (٢)

الشمول المالي كآلية لإصلاح منظومة الدعم

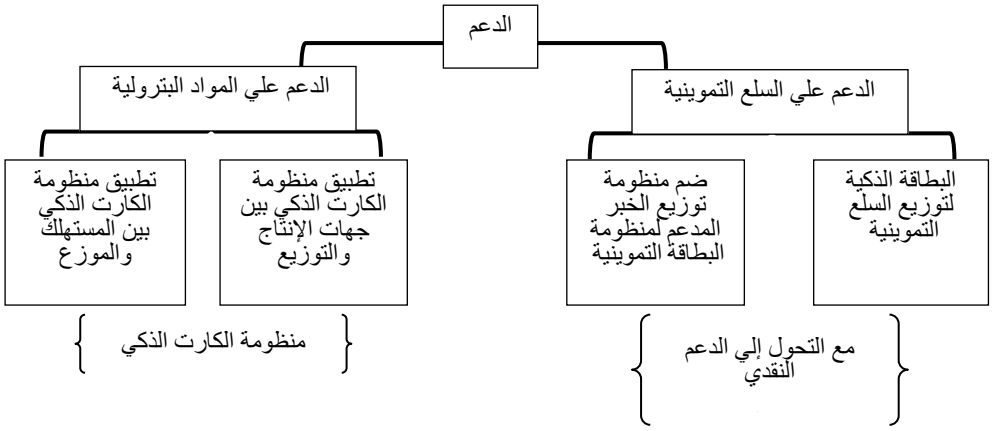

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على خطة التنمية الاقتصادية والإجتماعية عام

٢٠١٥/٢٠١٤.

ويتطلب إصلاح منظومة الدعم في مصر ضوء تطبيق الشمول المالي التركيز علي محورين وهما إصلاح منظومة دعم الطاقة متمثلا في دعم المنتجات البترولية وإصلاح منظومة دعم الغذاء باعتبارهما أكثر بندين من بنود الدعم تكلفة وأحد أهم مسببات العجز في الموازنة العامة، وبالتالي عند بحث الكيفية التي يتم بها إصلاح منظومة الدعم[٣٥].

٥- آليات الشمول المالي للتغلب علي معوقات إصلاح منظومة الدعم:

توفير قاعدة بيانات عن قيمة ومستفيدي الدعم عبر الحسابات البنكية، فالمعلومات التي يتم الحصول عليها عن مقدار الدعم الكلي المقدم وعدد المستفيدين (من خلال الحسابات البنكية النشطة المملوكة للأفراد) أحد الدعائم الأساسية لإصلاح منظومة الدعم، وهنا يبرز دور الشمول المالي في حصر كافة أوجه الدعم وتحديد القيمة المالية لكل بند من بنوده وإلافصاح عنها في تقارير الموازنة، والقضاء علي الدعم الخفي وفي الجانب الأخر إعداد قاعدة بيانات بالمستفيدين من الدعم من خلال الحسابات الرسمية المملوكة لكافة الأفراد في البنوك والقنوات المالية الرسمية واصدار كروت ذكية خاصة بالفئات المستهدفة التي حددتها الدولة من خلال الحسابات البنكية وفقاً لمستوي دخول هذه الفئات، وقد بدأت الحكومة المصرية ذلك من خلال محورين الأول دعم المنتجات البترولية بإعداد مشروع الكرت الذكي لتوزيع المنتجات البترولية والثاني مراجعة قواعد بيانات المستفيدين من البطاقات التموينية[٣٦].

شكل رقم (٣)
فعآلية الشمول المالي في إصلاح منظومة الدعم

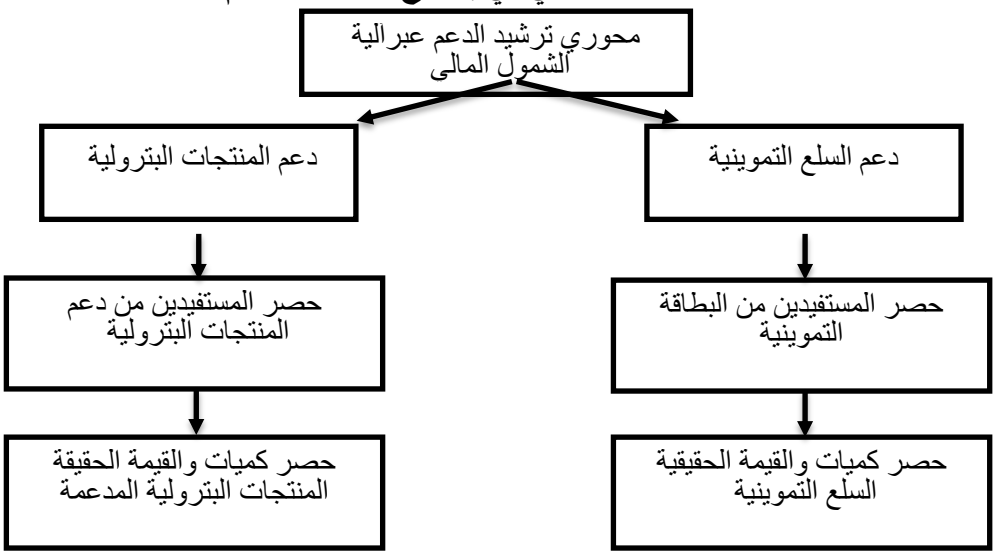

المصدر: إعداد الباحث.

أ- آليات الشمول المالي لإصلاح منظومة دعم السلع التموينية:

تتضمن محور إصلاح نظام البطاقة التموينية وذلك من خلال تسجيل جميع المستفيدين علي قاعدة بيانات دقيقة وحذف غير المستحقين من خلال الاستعانة بحركة دخول وخروج الأموال من الحسابات البنكية لكافة أفراد المجتمع، وذلك لتحديد الفئات المستهدفة والأولي بتقديم الدعم واصدار كروت ذكية خاصة للفئات المستهدفة حتي تتمكن من الحصول علي الدعم، وبالفعل بدأ استخدام الكارت الذكي في توزيع السلع التموينية وكذلك صرف الخبز علي البطاقة الذكية دون غيرها والذي خفض عملية تسريب الدقيق والسلع الغذائية الأخري، من خلال الوسطاء وذلك بتشديد الرقابة الإلكترونيةوقد تحول نظام الدعم من النظام السلعي إلي الدعم النقدي بحيث يكون علي المواطن اختيار السلع المناسبة له دون غيرها وأيضا عمل ذلك علي تشديد الرقابة علي جهات الصرفوهنا وقد حققت مشروع البطاقة الذكية نجاحا كبيراً من حيث حصر

الكميات المنصرفة والمستفيدين الحقيقين وتقليل مجال تسريب السلع التموينية[٣٧].

ب- آليات الشمول المالي لإصلاح منظومة دعم الطاقة:

انتهت الحكومة من منظومة الكروت الذكية وإعداد قاعدة بيانات دقيقة وتفصيلية ومحدثة بخصوص استهلاك الطاقة والمواد البترولية، اعتماداً علي الحسابات الرسمية المملوكة لكل الأفراد داخل المؤسسات المالية الرسمية بما يساعد على القضاء على التهريب من جانب، بالإضافة إلى إعداد تصور عام وعلمي متكامل بخصوص ترشيد دعم الطاقةوهذا علي الرغم من عدم تفعيل النظام بشكل كامل حتي الأن، إلا أنه في طريقه إلي التفعيل ومن المتوقع منه تحقيق نتائج إيجابية، كما حققت في مشروع الكارت الذكي للسلع التموينية [٣٨].

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

١- بدء المرحلة الأولي من الإصلاح السعري: تطبيق المرحلة الأولي من برنامج الاصلاح السعري التدريجي الذي أعدته وزارة البترول للتنفيذ علي المدي المتوسط، وتتضمن هذه المرحلة تصحيح العلاقة بين الأسعار النسبية للمنتجات البترولية لتتناسب مع كفاءتها في توليد الطاقة، والتطبيق الكامل لآلية التسعير التلقائي للمواد البترولية وبالأخص المنتجات التي يتم دعمها بنسبة كبيرة من الدولة.

٢- تطبيق نظام الكروت الذكية: الإسراع في تطبيق نظام الكروت الذكية لتوزيع السولار والبنزين، وحل التحديات أمام تطبيق هذا النظام وتحديد موعد نهائي للتنفيذ بهدف منع التهريب، وبناء قاعدة للمعلومات عن الاستهلاك والتوزيع، دون وضع حدود للكميات أو الأسعار في البداية، وبحيث يستخدم هذا بعد ذلك كأداة لاستهداف الدعم وضمان وصوله لمستحقيه.

٣- مكافحة تهريب المنتجات البترولية: وذلك من خلال خطة مشتركة بين مصلحة الجمارك والهيئة للبترول ومباحث التهرب الضريبي والجمركي

ومباحث التموين وغيرها من الجهات المعنية، لمنع أعادة بيع المنتجات المدعومة بأسعار غير المقدمة بها للمواطنين.

٤- ميكنة الإنفاق العام فيما يتعلق ببرامج الدعم بشقيها يسهم في مكافحة الفساد وتحسين فاعلية نظم التحويلات والإعانات عبر إنشاء قواعد بيانات أكثر دقة للمستحقين فعلياً للدعم، وتوجيه التحويلات النقدية إليهم عبر قنوات الدفع الالكتروني بطريقة سهلة وآمنة لضمان وصولها للمستهدفين من تلك البرامج، ويمكن التحقق منها من خلال الهواتف المحمولة باستخدام توقيع البصمة البيومترية، وبالتالي تمكين الحكومات من الوصول إلى قاعدة واسعة من المستفيدين بأقل كلفة.

٥- الشمول المالي أساس لنجاح مبادرات ميكنة المالية العامة القائمة على التحول نحو نظم الدفع والتحصيل الإلكتروني، فنفاذ السكان إلى كافة الخدمات الرقمية يتطلب وجود رؤية وطنية داعمة لزيادة مستويات الشمول المالي مع التركيز على المناطق المحرومة وتوفير التقنيات اللازمة لتسهيل هذا النفاذ بما يمكن من الاستفادة من اتجاه الحكومة لميكنة المالية العامة وضبط النمو المتصاعد في برامج الدعم وضمان وصولها لمستحقيها.

ثانياً: التوصيات:

- ✓ إنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الإئتمانية التاريخية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، وضع قواعد وتشريعات هدفها تيسير إجراءات المعاملات المصرفية وخلق بيئة تنظيمية واضحة للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
- ✓ إخضاع قنوات التمويل غير الرسمية لرقابة وإشراف البنوك المركزية، وزيادة تمويل رواد الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتى تلعب دوراً هاماً فى مكافحة الفقر والبطالة، لضمان وصول المساعدات والاعانات وبرامج الدعم العينية لمستحقيها، ورفع مستوى التنمية الإقتصادية والإجتماعية والبشرية فى المنطقة العربية، وتحويل مؤسسات التمويل

المتناهي الصغر غير الحكومية إلى مؤسسات مالية تحت الرقابة المصرفية.

- ✓ لا يمكننا إحراز تقدم نحو نمو مستدام دون التعاون وإنشاء شراكات بين القطاع العام والخاص الذين يؤمنون بقوة الإندماج المالي والشمول المالي لمساعدة الفئات الفقيرة والمهمشة على الخروج من الفقر، وضمان وصول الإعانات والتحويلات الإجتماعية لمستحقيها، لذلك استمرار البنوك المركزية فى دعم التحول الرقمى من خلال تهيئة البيئة التنظيمية والرقابية والإشرافية التى تتوافق مع متطلبات التغيير، وتنفيذ المبادرات التى تهدف إلى تعزيز التحول الرقمي لتحقيق الإصلاح المالي المنشود علي غرار التجارب الدولية.
- ✓ ربط برامج الدعم بشروط معينة، بجعل هذه التحويلات مشروطة بامتثال المستفيدين لشروط التنمية البشرية (المواظبة على البرامج الدراسية وإجراء الفحص الطبي والقيام بزيارات قبل الولادة للسيدات)، مما يؤدي إلي توفير حد أدنى من الدخل للأسر التي تعيش فقر مدقع، حتي يمكن كسر حلقة نقل الفقر بين الأجيال.

المراجع

(1) Adele Athinson and Chiara Monticone; " Financial inclusion and consumer empowerment in Southeast Asia ", The OECD- Conference on Financial Literacy and consumer Protection in Hanoin ,Vietnam (2018),P.P 15- 17.

(2) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار- دراسة عن الدعم الغذائي في ضوء تفضيلات المواطنين واعتبارات الموازنة العامة للدولة– مجلس الوزراء ٢٠٠٥.

(3) The World Bank, Development Research Group ,Measuring Financial Inclusion,Working Paper 6025, April, 2012.

(4) ماجد عبد الله أبودية ، " دور الانتشار المصرفي والشمول المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني " رسالة ماجستير- كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية – غزة - فلسطين ، عام ٢٠١٦ ، ص ٥٦.

(5). Dipankar, MalaKar, "Role of Indian Post in Financial Inclusion" ,IOSR, **Journal of Humanities and Social Science `(JHSS) Volume 6**, Issue 4(Jan and Feb) , Gauhati University Assam ,India (2013) P46.

(6).Sarma ,mandira ,Index of Financial Inclusion , Centre for International Trade and Development, School of International Studies , Jawaharlal Nehru University , India 2010 P 37 .

(7) اتحاد المصارف العربية ، " واقع الشمول المالي في العالم العربي وأليات المصارف العربية لتعزيز دوره " ، العدد ٤٤٢ ، بيروت ، لبنان، عام ٢٠١٧، ص ٣ .

(8) ماجد عبد الله أبودية ، " دور الانتشار المصرفي والشمول المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني " مرجع سابق، ص ٥٩.

(9) حمزة محمود الزبيدي ، " إدارة المصارف "إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان ، (القاهرة: ص ٨٣ . دار الوارق، ٢٠١١)،

(١٠) نصر حمود مزنان ،" امكانات التحول نحو الصيرفة الالكترونية في البلدان العربية" ، **العدد الرابع - مجلة كلية الادارة والاقتصاد** – بغداد – العراق ، عام ٢٠١١. ، ص ٦١ .

(*)مؤسسة التمويل الدولية، التقرير السنوي الصادرفي عام ٢٠١٣ ، ص ٣.

(*)أما في الهند التي اتبعت تأميم البنوك فكان تحولاً في النموذج المصرفي أدى إلى تحويل التركيز من الدرجة المصرفية إلى الخدمات المصرفية الشاملة، فازدادت البنوك التجارية والفروع في المناطق الريفية من 8321 في العام 1969 إلى 68282 في العام 2005 ، وازداد عدد الحسابات، وانخفضت كثافة السكان للفرع الواحد من 64000 إلى 16000 خلال نفس الفترة .

(١١) وفاء حمدوش ، " مساهمة الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة – حالة الدول العربية ، المؤتمر العلمي الثاني ، مركز البحث والتطوير" سلاسل " عمان ، الأردن ، عام ٢٠١٧ .

(١٢) سيف الدين عودة ، " التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف العاملة في الجهاز المصرفي الفلسطيني وفاعليتها في تنمية القطاعات الاقتصادية" - بحث مقدم إلى مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي- المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية، في الفترة من ١٣ - ١٥ فبراير (٢٠٠٦) .

(١٣) المعهد المصرفي المصري ، " دور المعهد المصرفي في نشر الثقافة المالية كمحور أساسي في منظومة الشمول المالي " – سلسلة أوراق صادرة عن المعهد المصرفي المصرفي - القاهرة، عام ٢٠١٨ ، ص ٨ .

(١٤) جارب سيناسي ، " الحفاظ علي الاستقرار المالي "، سلسلة قضايا اقتصادية ، العدد ٣٦ – صندوق النقد العربي ، عام ٢٠٠٥، ص ١٩ .

(15) Dipankar MalaKar , "Role of Indian Post in Financial Inclusion - " ,IOSR Journal of Humanities and Social Science `(JHSS) Volume 6, Issue 4(Jan and Feb) - Gauhati University Assam - India (2013) p 16-17 .

(16) Muralidharan, k, P, ,Niehaus and S, Sukhtankar, "Payments Infrastructure and the Performance of public Programs , Evidence From Biometric Smartcards in India ", National Bureau of Economic Research , NBER Working Paper No 1999 , 2014, P51.

(17) IMF, "**Finance and Fintech: Invigorating Investment and Inclusion in India**, " Remarks by IMF Deputy Managing Director Tao Zhang, Mumbai, March , 2018,P29 .

(18) Pitt,M. M. And S.R Khandker, "The impact Of group-based credit Program on Poor households in Bangladesh: Does the gender of

participants matter? " **Journal Of Political Economcy , Journal of Political /economy ,Vol 106**, 1998

(19) szminigin ,I., and Bourne , H., " electronic cash : a qualitative assessment of its adoption " , **international Journal of bank Marketing ,17/4,** 1999, P.65 .

(20)Dabla-Norris, E., Y. Deng, A. Ivanova, I. Karpowicz, F. Unsal, E. VanLe- emput, and J. Wong, "Financial Inclusion: Zooming in on Latin America." **IMF Working Paper 15/206**, International Monetary Fund, Washington, DC, 2015a

(٢١)عبد الحميد صديق عبد البر ، " دور الدولة فى ظل سياسات الإصلاح الاقتصادى والانتقال إلى آليات السوق"- **المجلة العلمية- كلية التجارة- جامعة عين شمس**(١٩٩٨) ، ص ٤٣ .

) كريمان حمدي حسين طاحون، أولويات الإنفاق العام وأثر ذلك على التنمية الاقتصادية في 22(جمهورية مصر العربية، مرجع سابق، ص ٥١.

فوزى حليم رزق ، " سياسات الإصلاح الاقتصادى للدعم الغذائى فى مصر" ، مصر)23(المعاصرة- العدد ٤٤٩-٤٥٠ - السنة التاسعة والثمانون- القاهرة يناير/أبريل(١٩٩٨) ص ٢٣.

كأحد المكونات أحمد عبد الرحيم،" الخفض التدريجى لعجز الموازنة العامة للدولة) 24(البحوث التجارية، الرئيسية لبرنامج إتفاق النوايا بين مصر وصندوق النقد الدولى" ، مجلة المجلد الرابع عشر، العدد الأول، كلية التجارة، جامعة الزقازيق يناير ١٩٩٢، ص ٢٣ .

(٢٥)عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد ، "تخصيص الموارد فى نطاق الاختيار الاجتماعى"، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، كلية التجارة- جامعة المنصورة، ١٩٨٥، ص ٤٣.

)طلعت الدمرداش إبراهيم، "تحليل ظاهرة تزايد الإنفاق العام على الخدمات الصحية 26(وآثارها الاقتصادية: دراسة حالة لجمهورية مصر العربية"، مجلة البحوث التجارية، المجلد الثامن والعشرين- العدد الثانى- الجزء الأول، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، يوليو (٢٠٠٠) ص ٢٩.

(٢٧)إيهاب محمد يونس،" نحو رؤية لتشخيص وعلاج عجز الموازنة العامة في مصر"، **مجلة النهضة، العدد الثاني**، ابريل، القاهرة، ٢٠١٢، ص١٤-١٥

(٢٨) نيكـولاس سـتيرن، "توسـيع جـدول أعمـال تخفـيض أعـداد الفقـراء: زيـادة الفـرص والتمكين والأمان"، **مجلة التمويل والتنمية**، صندوق النقد الدولى، ديسمبر(٢٠٠٠**).**

(٢٩) لبنى محمد عبد اللطيف أحمد، عبد الله شحاتة، "قضية الاستدامة المالية والإصلاح المالي في مصر"، (إصلاح المالية العامة في مصر)، **المؤتمر** التاسع لقسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – الناشر: مؤسسة كونراد أديناور الألمانية، (٧-٨ يونية ٢٠٠٥).

(٣٠)عبد الله شحاتة، **"الشفافية في الموازنة العامة"، تقرير عن ندوة مجتمع أكثر شفافية**، (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية: الأهرام، بالتعاون مع المعهد الدنماركي المصري للحوار، القاهرة، (١٩-٢٠ ديسمبر ٢٠٠٦).

(٣١)كريمان حمدي حسين طاحون، "أولويات الإنفاق العام وأثر ذلك على التنمية الاقتصادية في جمهورية مصر العربية في الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠٥"، رسالة ماجستير ، (كلية التجارة، جامعة طنطا، ٢٠١١)، ص ٥٧.

(٣٢)محمد عمر أبو دوح، **"ترشيد الإنفاق العام وعلاج عجز ميزانية الدولة"، دراسة تحليلية مقارنة لميزانيات الاعتماد والبنود، الأداء، التخطيط والبرمجة الأساس الصفري في ضوء متطلبات ترشيد الإنفاق العام** " ، (الدار الجامعية، الإسكندرية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٦) ،ص ١١٦.

(33) Shehata, Abd Allah, "**The Impact of Reducing Energy Subsidies on Energy Incentive Industries in Egypt**", (the Egyptian Center for Economic Department), (ECES), (2007).p7

(34) تقرير مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء حول الدعم، ٢٠١١، ص ٦.

(٣٥)عمر محمد أحمد البدويهي، **"المخاطر المالية وأثرها على استدامة مالية الدولة بالتطبيق على الحالة المصرية"** رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨)، ص ١٢٥.

(36) Mohan, Rakesh , Economic Growth Financial Deepening and Financial Inclusion, **Reserve Bank of India , Bulletin**, India, 2006 .

(٣٧)رامي حسني الأزهري، " دور السياسة المالية في تحقيق النمو الاحتوائي في الاقتصاد المصري " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، (كلية التجارة ، جامعة الزقازيق، ٢٠١١) ، ص١٦٤ .

(٣٨) وفاء حمدوش ، " مساهمة الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، **مرجع سابق**، ص ٤٦ .